

العبود، شروق وجدي، و العوامل، حمدان سالم حسين.
(٢٠٢٣). أثر القوة التنظيمية في إدارة الأزمات: دراسة
ميدانية على بلدية السلط الكبرى (رسالة ماجستير غير
منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/141790>



إعداد

العنوان: أثر القوة التنظيمية في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية على بلدية السلط الكبرى

الباحثة: شروق وجدي العبود

المشرف: د. حمدان سالم حسين العواملة

الجامعة: جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

السنة: ٢٠٢٣

الدرجة: ماجستير

أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

التدرج المنطقي من العام إلى الخاص

تميزت المقدمة ببراعة الانتقال التدريجي من السياق العام نحو موضوع الدراسة المحدد. فقد استهلّت الباحثة حديثها بالإشارة إلى "التقدم السريع على مستوى المؤسسات وعلى المستوى التقني والتغيرات المتلاحقة" كظاهرة عامة تواجه المنظمات المعاصرة، ثم انتقلت للحديث عن الأزمات باعتبارها نتيجة طبيعية لهذه التغيرات، ووصفتها بأنها "المواقف الأكثر تعقيداً وغموضاً"، ثم ربطت ذلك بالحاجة إلى القوة التنظيمية كأداة للتعامل مع هذه الأزمات. هذا التسلسل المنطقي يقود القارئ بسلسلة نحو فهم موضوع الدراسة.

توظيف الدراسات السابقة لدعم الأفكار

لم تكتفِ الباحثة بطرح أفكارها بشكل نظري مجرد، بل دعمتها بشواهد من الدراسات السابقة. فعند حديثها عن إدارة الأزمات استشهدت بدراسة السطوحى وآخرين حيث أوردت أن إدارة الأزمات "هي عملية تتضمن رصد أو استشعار إشارات الأزمة أو التنبؤ بها لاتخاذ وتنفيذ ما هو ضروري للتغلب على الأزمة". كما استشهدت بدراسة مباركة وعبير التي "توصلت إلى وجود علاقة بين القوة التنظيمية والإبداع الوظيفي"، ودراسة محمود التي "بينت أن الثقافة تؤثر في نظام إدارة الأزمات". هذا التوثيق يمنح المقدمة عمقاً علمياً ومصادقية أكاديمية.

أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

تقديم تعريفات واضحة للمفاهيم الأساسية

حرصت الباحثة على تعريف المفاهيم المحورية في دراستها بشكل دقيق ومبكر. فقد عرّفت القوة التنظيمية وفق تعريف Johns and Saks بأنها "القدرة على التأثير على الآخرين بحكم موقع العمل"، كما أوردت تعريف Daft الذي وصفها بأنها "القدرة المحتملة للتأثير على سلوك الآخرين بحكم الموقع الوظيفي". هذا الوضوح في تحديد المفاهيم يساعد القارئ على فهم ما تقصده الباحثة تحديداً ويزيل أي غموض محتمل.

إبراز الفجوة البحثية وتبرير الدراسة

نثحت الباحثة في توضيح الحاجة إلى دراستها من خلال الإشارة إلى أهمية الموضوع للمنظمات المعاصرة. فقد أوضحت أن "الأزمات تتخذ أشكالاً مختلفة ولها درجات متفاوتة من الخطر الذي يهدد المؤسسات على المستوى الداخلي والخارجي"، كما أشارت إلى أن "الأزمات الهائلة التي تطال تنظيمات عديدة ومختلفة في الوقت نفسه" تستدعي اهتماماً بحثياً خاصاً. هذا التبرير يُقنع القارئ بأهمية إجراء هذه الدراسة وجدواها العلمية والعملية.

أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

الربط بين القيادة والقوة التنظيمية

قدمت الباحثة رؤية متكاملة تربط بين دور القائد والقوة التنظيمية في مواجهة الأزمات. فقد أوضحت أنه "مهما كان شكل الأزمة وما تفرزه من مشكلات فعلى القائد الإداري أن يواجهها سيما تلك التي تطل نتائجها الأفراد داخل المنظمة حتى لا يصاب الأفراد داخل المنظمة بالحيرة والارتباك والقلق وعدم المنطقية في التفكير". ثم أضافت أن ذلك يتحقق "بالاعتماد على قيادة متميزة ومبدعة وكفوءة وما تمتلكه من خصائص شخصية وأخلاقية ومعرفية". هذا الربط يُظهر فهماً عميقاً للعلاقة بين المتغيرات.

التأكيد على الطبيعة الإيجابية للقوة التنظيمية

تميزت المقدمة بتقديم نظرة متوازنة لمفهوم القوة التنظيمية بعيداً عن الصورة النمطية السلبية. فقد أشارت الباحثة إلى أن "القوة التنظيمية تعتبر عملية طبيعية في أي جماعة أو منظمة" وأنه "يجب التعرف على كيفية الحصول عليها أي مصادرها وممارستها بعيداً عن فساد القوة لأن القوة ليست دائماً شيئاً سيئاً". بل أكدت أن "القوة ستكون عاملاً مساعداً للمديرين لأن يكونوا أكثر فعالية". هذا الطرح المتوازن يعكس نضجاً في التفكير وموضوعية في تناول.

مشكلة بحثية

أثر التمكين الإداري في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة تطبيقية على
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية"

تسعى المملكة العربية السعودية في إطار رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠ إلى تحقيق نقلة نوعية شاملة في أداء أجهزتها الحكومية وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات متميزة تلبي تطلعات المواطنين والمقيمين. وتُعد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من أبرز الجهات الحكومية المعنية بتحقيق هذه الرؤية، إذ تضطلع بمسؤوليات جوهرية تتعلق بتنظيم سوق العمل وتطوير رأس المال البشري وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية لملايين المستفيدين.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع الحكومي السعودي والتوجه نحو الحوكمة الرشيدة والتحول الرقمي، باتت الحاجة ملحة إلى تبني أساليب إدارية حديثة تُمكن المنظمات من تحقيق التميز في أدائها. ويُعد التمكين الإداري من أبرز هذه الأساليب التي أثبتت الدراسات فاعليتها في تعزيز قدرات العاملين وتحفيزهم على الإبداع والمبادرة. فقد أشار الملوح (٢٠٢٠) إلى أن التمكين الإداري يُسهم في رفع مستوى الرضا الوظيفي وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما أكدت دراسة العتيبي (٢٠٢١) على وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التمكين والأداء المؤسسي في القطاع الحكومي السعودي.



غير أن الواقع الفعلي يكشف عن وجود فجوة بين الطموحات المرجوة والممارسات الإدارية السائدة في بعض الأجهزة الحكومية. فلا تزال بعض المنظمات تعتمد على الأنماط الإدارية التقليدية التي تتسم بالمركزية في اتخاذ القرارات ومحدودية الصلاحيات الممنوحة للعاملين، مما يُضعف قدرتها على التكيف مع المتغيرات وتحقيق التميز المنشود. وقد أشار تقرير الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٢٣) إلى أن مستوى رضا المستفيدين عن بعض الخدمات الحكومية لا يزال دون المستوى المأمول، وهو ما يستدعي البحث في العوامل المؤثرة في تحقيق التميز المؤسسي.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوعي التمكين الإداري والتميز المؤسسي كلاً على حدة، إلا أن الدراسات التي ربطت بين المتغيرين في سياق القطاع الحكومي السعودي لا تزال محدودة، لا سيما في ظل التحولات الجذرية التي تشهدها المملكة. كما أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بحكم طبيعة عملها ودورها المحوري في تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ تستحق اهتماماً بحثياً خاصاً لدراسة مدى تطبيق ممارسات التمكين الإداري فيها وانعكاس ذلك على مستوى تميزها المؤسسي.

من هنا تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين التمكين الإداري والتميز المؤسسي، والإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر التمكين الإداري بأبعاده المتمثلة في تفويض الصلاحيات والمشاركة في اتخاذ القرارات والتدريب والتطوير والاتصال الفعال في تحقيق التميز المؤسسي بأبعاده المتمثلة في التميز القيادي والتميز في تقديم الخدمات والتميز في إدارة الموارد البشرية والتميز في إدارة العمليات في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟

شروط مقدمة الدراسة البحثية.

الشمولية والإحاطة بالموضوع

ينبغي أن تقدم المقدمة صورة شاملة عن موضوع الدراسة دون الدخول في تفاصيل دقيقة تُستعرض لاحقاً في الإطار النظري. فالمقدمة بمثابة النافذة التي يُطل منها القارئ على البحث، لذا يجب أن تتضمن إشارات واضحة إلى المتغيرات الأساسية والعلاقة بينها والسياق الذي تُجرى فيه الدراسة. والباحث الماهر يستطيع أن يُلّم بجوانب موضوعه في فقرات موجزة ومركزة تُغني القارئ عن التساؤل عما يدور حوله البحث.

التدرج المنطقي من العام إلى الخاص

تُعد هذه القاعدة من أهم معايير كتابة المقدمة الناجحة، إذ يبدأ الباحث بعرض الإطار العام للموضوع ثم ينتقل تدريجياً نحو التخصيص. فيستهل حديثه بالسياق الواسع الذي تندرج فيه الدراسة كالتحولات الاقتصادية أو التطورات التقنية أو التغيرات المجتمعية، ثم يُضيّق الدائرة شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى الموضوع المحدد الذي يتناوله بحثه. هذا التدرج يُسهّل على القارئ استيعاب الأفكار ويُهيئ ذهنه لفهم

مشكلة الدراسة.

شروط مقدمة الدراسة البحثية.

الاستناد إلى المراجع والمصادر العلمية

لا يجوز أن تقتصر المقدمة على آراء الباحث الشخصية أو انطباعاته الذاتية، بل يجب أن تستند إلى مراجع علمية موثوقة تدعم الأفكار المطروحة وتمنحها مصداقية أكاديمية. فكل فكرة جوهرية أو معلومة أساسية ينبغي أن تكون مدعومة باستشهاد من دراسة سابقة أو مرجع معتمد، مع مراعاة حداثة هذه المراجع وارتباطها المباشر بموضوع الدراسة.

الوضوح في اللغة والأسلوب

يجب أن تُكتب المقدمة بلغة علمية واضحة ورصينة تخلو من الغموض والتعقيد. فالجمل ينبغي أن تكون مباشرة ومفهومة، والمصطلحات يجب أن تُستخدم بدقة، والأسلوب يجب أن يكون موضوعياً بعيداً عن العبارات الإنشائية والمبالغات. كما ينبغي تجنب الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية التي قد تُضعف من قيمة البحث وتُشتت انتباه القارئ.

شروط مقدمة الدراسة البحثية.

الإيجاز دون إخلال والتفصيل دون إملال

المقدمة الناجحة تلتزم بالتوازن بين الإيجاز والتفصيل، فلا تكون مختصرة اختصاراً مُخلّاً يترك القارئ في حيرة من أمره، ولا تكون مُطوّلة تطويلاً مُملّاً يُفقد الاهتمام بالقراءة. والباحث المتمكن يستطيع أن يُوصل أفكاره بأقل عدد ممكن من الكلمات دون أن يُضحى بالمعنى أو يُهمل جانباً مهماً من جوانب موضوعه.

الترابط والتماسك بين الفقرات

ينبغي أن تتسم المقدمة بالترابط العضوي بين فقراتها، بحيث تقود كل فقرة إلى التي تليها بشكل طبيعي وسلس. فلا يجوز أن تكون الفقرات منفصلة أو متنافرة، بل يجب أن تتكامل فيما بينها لتُشكّل نسيجاً واحداً متماسكاً يأخذ بيد القارئ من البداية حتى النهاية دون شعور بالانقطاع أو التشتت.

شروط مقدمة الدراسة البحثية.

التمهيد لمشكلة الدراسة

من أهم وظائف المقدمة أن تُمهّد الطريق أمام مشكلة الدراسة وتُبرّر الحاجة إلى إجرائها. فالباحث يجب أن يُقنع القارئ من خلال مقدمته بأهمية الموضوع وجدوى دراسته، وأن يُظهر له الفجوة البحثية أو المشكلة الواقعية التي يسعى بحثه إلى معالجتها. وكلما نجح الباحث في هذا التمهيد كان انتقاله إلى صياغة المشكلة أكثر سلاسة وإقناعاً.

إبراز أهمية الموضوع وراهنيته

يجب أن تُقنع المقدمة القارئ بأن الموضوع المطروح يستحق الدراسة والبحث، وذلك من خلال إبراز أهميته العلمية والعملية وارتباطه بقضايا معاصرة وتحديات راهنة. فالموضوع الذي لا تتضح أهميته منذ المقدمة يفقد قدرته على جذب اهتمام القارئ وإقناعه بجدوى إكمال القراءة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

